ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Assis. Lect. Hayder Jawad Kadhum

Imam AlKadhim University College (I.K.U)

Email: slecwt15@iku,edu.iq

Keywords:

Sustainable development , human development, poverty, community well-being.

Article info

Article history:

Received 12.Aug.2025

Accepted 8.Sep.2025

Published 25.Nov.2025

The Impact of Human Insecurity on Human Development in Iraq

A B S T R A C T

The study addresses the concept of human development, its characteristics and features, such as productivity, fairness, equality, empowerment, and sustainability, and how these features are closely linked to human security. It indicates that any decline in development levels affects, in one way or another, the human security of the individual or group. The research demonstrated that human development seeks to achieve the security of individuals living within the state to meet the needs of current and future generations, as well as to strive to achieve sustainable human development. It highlighted the most significant problems of insecurity, including inadequate health and educational levels, poverty, destitution, and unemployment, all of which contribute to a decline in development levels. The researcher adopts the descriptive approach in his study to reach the desired results. The study highlights the importance of achieving sustainable human development and warned about the risks associated with losing human security and its effects on society. The research reached several conclusions and recommendations, including: Human security is of extreme importance in achieving stability and well-being for society. For human development to be sustainable and effectively meet the needs of current and future generations, it must be characterized by fairness, equality, continuity, empowerment, and productivity. It is necessary for relevant authorities to develop the necessary plans and programs to provide human security, as it is necessary to activate legislation that requires the individuals to enjoy a high level of education, health, and income to achieve personal security and development for the individual.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol61.Iss2.4673

تأثير انعدام الأمن الإنساني على التنمية البشرية في العراق

م.م. حيدر جواد كاظم
كلية الإمام الكاظم للعلوم الإسلامية الجامعة

الخلاصة

تناول البحث مفهوم التنمية البشرية وخصائصها ومميزاتها، مثل الإنتاجية والإنصاف والمساواة والتمكين والاستدامة، وكيف أن هذه الميزات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الإنساني .وأشار إلى أن أي تراجع في مستويات التنمية يؤثر بشكل أو بآخر على الأمن الإنساني للفرد أو الجماعة. وبين البحث أن التنمية البشرية تسعى إلى تحقيق أمن الأفراد الذين يعيشون داخل الدولة لتلبية حاجات الأجيال الحالية والقادمة، وكذلك السعي لتحقيق تنمية بشرية مستدامة .وأشار إلى أبرز مشكلات انعدام الأمن، مثل عدم تمتع الأفراد بمستوى صحي وتعليمي ملائم، والفقر، والعوز، والبطالة، مما يؤدي إلى تراجع مستويات التنمية. اعتمد الباحث المنهج الوصفي في دراسته للوصول إلى النتائج المرجوة، وتبين من خلال البحث مدى ضرورة تحقيق التنمية البشرية المستدامة وخطورة فقدان الأمن الإنساني وانعكاسه على المجتمع. لخلص البحث إلى عدة استنتاجات وتوصيات، منها: الأمن الإنساني له أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار والرفاهية للمجتمع، كما يجب أن تتمتع التنمية البشرية بالإنصاف والمساواة والاستمرارية والتمكين والإنتاجية لتكون تنمية مستدامة تسعى لتلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بوضع الخطط والبرامج اللازمة لتوفير الأمن الإنساني لضرورة تفعيل التشريعات الخاصة بإلزامية تمتع الفرد بمستوى عالٍ من التعليم والصحة والدخل لتحقيق أمن شخصي وتنمية للفرد.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، التنمية المستدامة ، التنمية البشرية ، الفقر، الرفاهية المجتمعية.

المقدمة

ليس مفهوم التنمية بالمفهوم الحديث بيد أنه اتسع وانتشر بشكل واسع في وقتنا الراهن بسبب حاجة المجتمعات إلى التطور والنهوض من أجل رفع المستوى ألمعاشي والصحي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأفراد من خلال الاهتمام بالمقدرة الإنسانية لان الإنسان هو القائم والمستفيد من التنمية، فضلا عن أن التنمية تهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد، من اجل أن يكون لهم دور في تحقيق التنمية وأيضا من اجل أن تكون التنمية حققت أهدافها لابد من السعي لتوفير الأمن للأفراد أي (امن أنساني) وليس امن دولة بمعنى أمن شخصي يصل بهم لتحقيق التنمية.

ونظرا إلى الوضع الحالي في العراق وفي بعض الدول النامية يلاحظ هنالك انخفاض في مستويات التنمية بسبب انعدام الأمن الإنساني وانعدام الأمن الصحي والغذائي والثقافي و ألمعاشي وارتفاع الكثافة السكانية والهجرة وكذلك الإفرازات الناتجة عن العولمة وتدهور الأوضاع جميعها في بعض البلدان النامية بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة ، وأيضا هنالك وضوح بارتفاع مستويات الفقر والبطالة والتهميش والحرمان لدى بعض الإفراد على الرغم من ان العراق يمتلك الأصول المالية التي تكون لها أهمية في تحقيق مدخلات التنمية فيما هناك بعض الدول التي تراجعت بها مستويات التنمية بسبب بوجود تبعية غذائية وتقنية ومالية وتبعية تجارية إي أنها اعتمدت على الدول الأخرى ولم تهتم بالمقدرة الإنسانية ولم تسع الى استثمارها على الرغم من إن الإنسان هو الوسيلة الرئيسة لتحقيق التنمية من خلال تزويده بالصحة والتعليم ومستوى لائق من الدخل ألا إن في العراق يعاني الفرد من عدم استثمار قدراته وعدم تلبية حاجته وهذا ناتج من انعدام الأمن على مختلف الإبعاد، إن الأمن يساهم في تحقيق استقرار البلد وتحقيق نتائج عالية من الارتقاء وكذلك يسهم

في زيادة فرص الإنتاج وارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي والصحي، وأيضا يهدف إلى القضاء على الفقر والبطالة والتهميش إن انعدام الأمن يؤدي بالنتيجة إلى تراجع مستويات التنمية.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث:

أولا : مشكلة البحث:

تأثير انعدام الأمن الإنساني على التنمية البشرية في العراق، حيث يحاول الباحث استكشاف الأسباب والمؤشرات التي أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بعد عام ٢٠٠٣، بهدف الوصول إلى حلول لهذه القضية الغامضة . فيما تندرج تحت المشكلة الرئيسية مجموعة من المشكلات الفرعية التي يسعى البحث لمعالجتها، وهي كما يلي :

١- يتركز البحث على انعدام الأمن الإنساني باعتباره جوهر المشكلة .

٢- تراجع مستوى التنمية البشرية المستدامة يشير إلى تدهور القدرات البشرية في المجتمع .

٣- يتناول البحث الآثار السلبية للعولمة وما لها من تبعات تؤثر على المجتمع العراقي .

٤- يشير انعدام الأمن البيئي إلى التدهور البيئي الذي يؤثر على حياة الأفراد في المجتمع .

ثانيا : أهمية البحث.

تتجلى أهمية البحث في التعرف على:

١– أهمية الأمن الإنساني في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

٢– للحكومة العراقية مسؤولية في توفير الأمن على كافه المستويات وخصوصاً الأمن الإنساني.

٣– لمنظمات المجتمع المدني أهمية في تحقيق التنمية البشرية من خلال تعزيز الأمن الإنساني.

٤– التأكيد على أهمية دور الفرد في تحقيق التنمية البشرية على أساس الإنسان هو الهدف والوسيلة والغاية.

٥– الحد من الإفرازات السلبية الناتجة عن العولمة.

ثالثا: اهداف البحث.

١- يهدف البحث إلى توفير الأمن الإنساني .

٢- يهدف البحث إلى التعرف على دور الفرد في تحقيق التنمية البشرية.

٣- يساهم البحث على استثمار المقدرة البشرية من أجل السعي للنهوض بواقع المجتمع العراقي.

٤- يهدف البحث على الارتقاء في الجانب الصحي والتعليمي، وتمتع الإفراد بمستوى من الدخل اللائق.

رابعا: المنهج المستخدم.

لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي باعتباره طريقة يعتمد عليها في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره، ويستهدف الوصف في هذه المرحلة تحقيق عدد من الأهداف هي:

١. جمع المعلومات الدقيقة عن جماعة أو مجتمع أو ظاهرة من الظواهر.

٢. صياغة عدد من التعميمات أو النتائج التي يمكن أن تكون أساساً يقوم عليه تصور نظري محدد للإصلاح الاجتماعي.

٣. وضع مجموعة من التوصيات أو القضايا العملية التي يمكن أن ترشد السياسة الاجتماعية في هذا المجال.

ويعتمد المنهج الوصفي في هذا البحث على مرحلتين هما :

١. مرحلة الاستكشاف والصياغة.
٢. المرحلة الثانية هي مرحلة التشخيص والوصف المتعمق، والمرحلتان مرتبطتان تسلم احدهما إلى الأخرى. (محمد، ص ١٨٢– ١٨٥، ١٩٨٣)

ولهذا فأن الباحث استخدم المنهج الوصفي لأنه لاحظ واكتشف تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى البيئية والغذائية في العراق، وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الأزمات والحروب والصراعات الداخلية والخارجية وظهور العديد من المشكلات إذ أصبح الفرد يعاني من انعدام الأمن في مختلف الجوانب ثم سعى الباحث إلى التشخيص والوصف العميق لواقع المجتمع العراقي في فقدان الأمن الإنساني وضعف التنمية البشرية .

خامسا: المفاهيم والمصطلحات العلمية.

أولا. التنمية البشرية: هي مجموعة الآليات والوسائل التي تجعل من الفرد مواطناً منتجاً، قادرا على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء والمسكن والعمل والصحة... ويستطيع المساهمة في بناء المجتمع وتطويره والمشاركة في عملية بناء الدولة وتعزيز الأمن على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وكذلك التواصل والتفاعل مع باقي أفراد المجتمع لتحقيق طموحاته وأمانيه في أطار من المنافسة الديمقراطية والمساواة في الفرص المتاحة (الحسيني،٢٠٠٨)

ثانياً. الأمن الإنساني: وهو ضمان قدرة الإفراد على استثمار التنمية البشرية في ظل بيئة آمنه تحقق استدامة نتائجها بوساطة التمتع بمستوى صحي والحصول على التعليم واستثمار الموارد المتاحة والحصول على دخل لائق به، الهدف منها هو تحسين حياة البشر دون إلحاق الضرر لحياة الأجيال القادمة (موسى،٢٠٠٨)

المبحث الثاني

واقع الأمن الإنساني

عند الحديث عن الأمن الإنساني لابد من الإشارة أولا إلى مفهوم الأمن القومي للدولة، والذي يعد عبارة عن مجموعة العناصر والمقومات والآليات التي تساهم في بناء الدولة وتحقيق مناعتها وقوتها في الاقتصاد والسياسة والأمن والغذاء والصحة والنظام الاجتماعي والبيئة... وغير ذلك.

وتبعاً لذلك فقد شكل (الأمن القومي) هاجساً لدى الكثير من الحكومات التي سعت إلى تحقيقه عن طريق وضع الاستراتيجيات والخطط الملائمة التي تؤمن حماية واستقرار اجتماعي واقتصادي لدورها في الداخل وتفوقاً عسكرياً مع الخارج... ومع تقدم العلوم وتوسع العولمة بمفاهيمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعرفية، توسع الأمن القومي ليتعدى القوة العسكرية والأمنية إلى القوة الاقتصادية (زراعة وصناعة ومعارف) التي تؤمن استقرارا اجتماعياً ومدنياً، إي إلى البحث عن استراتيجيات وآليات تنموية تسمح بالوصول إلى اكتفاء ذاتي وتقدم اقتصادي يضمن الاستقرار لفئات وعناصر المجتمع. فمفهوم الأمن القومي التقليدي المرتكز على القوة العسكرية من جيوش وأسلحة وطائرات وغير ذلك بدأ يتلاشى مع ظهور أمن قومي تنموي من نوع جديد، تشمل فيه المعرفة وأدواتها من تربية وتعليم وعلوم، والأدوات والوسائل الضرورية لتحقيق مستوى من الأمن يمكن بواسطته مقاومة الضغوط الخارجية والداخلية من إي نوع كانت (الحسيني، ص١٧–١٨، ٢٠٠٨)

معنى ذلك إن الأمن الإنساني مرتبط بتوفر الأمن القومي، فمتى ما توفر الأمن القومي الواسع والشامل لجميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والبيئية والسياسية أصبح بالإمكان توفر أمن أنساني في ضل دولة أمنه ومستقرة.

كما أثير موضوع الأمن الإنساني في مناقشات لمنظمات ولجان مستقلة وفي بعض المؤتمرات الدولية منها اللجنة المشكلة حول قضايا التنمية الدولية برئاسة فيلي براند، وعرفت اللجنة بلجنة براند، والتي تشكلت في عام ١٩٧٧ بناء على اقتراح روبرت مكنمار رئيس البنك الدولي، وقد ركزت اللجنة عملها على قضايا (الشمال – الجنوب) وأصدرت تقريرا في عام ١٩٨٠ أكدت فيه على أن المشاكل التي تواجهها البشرية لم تعد مقصورة على المشاكل التقليدية من سلم وحرب أذ توجد أنماط أخرى أكثر خطورة من الجوع وفقر، وأكد التقرير على ضرورة التغلب على الفجوات المتزايدة بين الأفراد والدول لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم السلم العالمي، كما قد قدمت اللجنة تقريرا ثاني بعنوان الأزمات المشتركة: تعاون الشمال– جنوب للتعافي العالمي سنة ١٩٨٣ وقد تحدثت فيه عن الأمن الغذائي والزراعي (عرفة،ص٢٢–٢٣، ٢٠٠٩).

ولقد أثار الرئيس السابق لبرنامج الأمم المتحد للتنمية الدكتور محبوب الحق، الوعي العالمي حول مفهوم الأمن الإنساني في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي ركز فيه على الأمن الإنساني. وقد أشار فيه على إن مفهوم الأمن كان قد تشكل سابقاً عن طريق حل النزاعات القائمة ما بين الدول. وان الأمن في السابق كان يدور حول النزاعات والتهديدات عبر حدود الدول وحولها. وأكثر الناس اليوم يشعرون بالآمن من القضايا الحياتية اليومية أكثر من القضايا العالمية والسياسية، فالأمن الوظيفي، والأمن المعيشي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الحاصل من الجرائم، كل هذا وما شابهها هي الاهتمامات الأساسية الحياتية للأمن الإنساني حول العالم (الطراح وأخرون ، ص٨–٩ ، ٢٠٠٣)

وكذلك فقد ساهمت بعض لجان الأمم المتحدة في بلورة المفهوم منها لجنة برونتلاند التي عرفت بلجنة الحكم الرشيد العالمي المنبثقة عن المبادرة الخاصة بالأمن العالمي بمبادرة ستوكهولم لعام ١٩٩١ والتي دعت إلى مفهوم واسع للأمن يتعامل مع تحديات التنمية والبيئة والزيادة السكانية، ونظراً لأهمية الأمن الإنساني فقد أعدت الأمم المتحدة دراسة سنة ١٩٨٧ ساهم فيها ٢٣ باحثا خلصت إلى ضرورة أنشاء مجلس مراقبه عالمي تحت رعاية الأمم المتحدة لمراقبة قضايا تهديد الأمن الإنساني (عرفة وآخرون، ص٢٥–٢٧، ٢٠٠٩)

لذلك فعند التركيز على الأمن الإنساني فأن التقرير الصادر عام ١٩٩٤ قد سعى إلى التأثير على المؤتمر العالمي حول التنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥ المنعقد في كوبنهاجن. وخلال أواخر التسعينات فأن برنامج الأمم المتحدة بني على التقرير هذا، وأوضح مفهوم الأمن الإنساني وطوره عام ١٩٩٧، وكان التركيز على التنمية الإنسانية، والتي لا تشير فقط إلى النواحي الناتجة عن الفقر، بل الفقر الناتج عن منع ورفض الفرص والمجالات للعيش عيشة مناسبة وطيبة (الطراح واخرون،ص٧ ، ٢٠٠٨)

ولابد من الإشارة إلى أن التنمية الإنسانية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس إي أن تكون الخيارات بلا حدود وان تتغير عبر الزمان وأن هناك ثلاث خيارات جوهرية في كل مستويات التنمية وهي أن يعيش الإنسان حياة طويلة وصحية وأن يحصل على المعارف وأن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشي لائق (فاكيه ، ص٢٣ ،٢٠١٠)

وبشكل أهم، فأن تقرير ١٩٩٧، فرق بين ما كان يعتبر سابقاً الأبعاد الكمية والنوعية للأمن الإنساني ، ورسمت حدودا فاصله ما بين فقر الدخل (دولار أمريكيا واحد أو اقل في اليوم)، والفقر الإنساني الذي يعني (الأمية، وعدم الرعاية الصحية، وقصر العمر المتوقع، وما شابه). وأن فقر الدخل، والفقر الإنساني غالباً– وليس دائماً ما يكونان مرتبطين

يبعضهما الأخر. وهاتان الخاصيتان للفقر مرتبطتان تماما بالناحيتين الكمية والنوعية للأمن الإنساني في صلب أولياته. ومن المتعارف عليه أن التنمية والأمن الإنساني يتطلبان جهدا وعملا من قبل المنظمات ذات الهيمنة العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك لأن الفقر وإلا مساواة أصبحا أكثر من ذي قبل ينظر إليهما على أنهما يشكلان تهديداً أمنياً، محلياً، وإقليميا، ودولياً (الطراح واخرون ،ص٧، ٢٠٠٣)

تبعاً لذلك فقد صدر تقرير عام ١٩٨٧ بعنوان مستقبلنا المشترك ركز التقرير بالأساس على البحث عن سبل إيجاد بيئة ملائمة يمكن من خلالها تحقيق احتياجات الإفراد الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على بلوغ احتياجاتها الخاصة ومن هذا المنطلق أكد التقرير على إن إستراتيجية التنمية المستدامة يجب أن تهدف إلى تحقيق الأمن الإنساني من خلال العمل على تحقيق الانسجام بين الإنسان والبيئة حتى يمنع ذلك من حدوث كوارث بيئية (عرفة، ص١٣٥-١٣٦، ٢٠٠٩)

والأمن البشري له جانبان رئيسيان هما:

١. الأمن من التهديدات المزمنة.
٢. الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة.

ولذلك فأن فقدان الأمن البشري يمكن أن يكون عملية صامتة بطيئة- أو حالة طارئة مفاجئة وعالية الصوت. والبشر قد يكونون مسئولين عن ذلك_ بسبب خياراتهم السيئة في مجال السياسات. وقد تكون المسئولة عن ذلك قوى الطبيعية، أو ربما يكون المسؤول هو مزيج من الاثنين عندما يؤدي التدهور البيئي إلى كارثة طبيعية تعقبها مأساة إنسانية (عطوي ،ص٣٥-٣٦، ٢٠٠٤)

وبذلك فأن الأمن الإنساني يتمركز حول حماية الأفراد العاديين داخل دولهم من اي شكل من أشكال التهديدات التي يمكن إن تنتهك حقهم بالآمن، إي حقهم بالتمتع بالحرية من الخوف والحرية من العوز، إلا إن هذا يتطلب وجود أمن بالنسبة للدولة، أي إن الأمن الإنساني لا يقل أهمية عن أمن الدولة، حيث يعد أمن الدولة ضرورياً لأمن الأفراد للتمتع بالحرية من الخوف والحرية من العوز.

محاور الأمن البشري

توجد العديد من التهديدات للأمن البشري، التي تركز على أمن البشر في حياتهم اليومية، والذي يمثل الاهتمام المبدئي، والأساسي للبشر، وهذه التهديدات متسعة، إلا انه يمكن ضمها في سبع فئات رئيسة، أو محاور تمثل أبعاد الأمن. وداخل كل محور توجد التهديدات الخاصة به، وهذه المحاور هي: (الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي) (العدوي، ص١٠، ٢٠١٧)

١. الأمن الاقتصادي:

إن الشؤون الاقتصادية لها أهمية كبيرة، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وتراجع الاستقطاب الثنائي (العسكري والسياسي) على مستوى العالم في نهاية القرن العشرين، إلى درجة التي جعلت القضايا الاقتصادية مهمة أساسية للنظم، ومحور لأنشطة أجهزة الاستخبارات العالمية، كما غدت محوراً للصراع فيما بين الدول التي كنا نعتبرها كتلة سياسية واحدة. وتأخذ معاناة الأفراد من جراء عدم تحقق أمنهم الاقتصادي عدة أبعاد، حيث يتضمن عدم الأمن الاقتصادي للأفراد(الدخل وجوداً وكفاية، و البطالة وعدم الاستقرار في العمل، الفقر، عدم وجود سكن) (العدوي، ص١١، ٢٠١٧).

٢. الأمن الغذائي:

يعرف المفهوم العام للأمن الغذائي أن يكون لجميع إفراد المجتمع الحق في التمتع بالحصول على الغذاء الأساسي، لذلك فأن الأمن الغذائي لا يعني مجرد توفر الغذاء في المجتمع، وإنما تتلخص المشكلة الأساسية في توزيع الأغذية، وتوفر القدرة الشرائية لدى الأفراد. ولا شك أن أزمة الجوع تمثل أحدى التهديدات الأساسية للنظم في العديد من الدول، وخاصة الدول النامية، ويوجد الكثير منها في إفريقيا. كما أن أحد أبعاد المشكلة في الدول المتقدمة يتمثل في عدم توفر الغذاء المناسب لجماعات عرقية بعينها، أو المهاجرين إليها. وتتجسد مشكلة الجوع في العالم في وجود ٨٠٠ مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع (برنامج الأمم المتحدة الانمائي،ص٢٧ ،١٩٩٤)

٣. الأمن الصحي:

يقصد بالأمن الصحي توفر الخدمة الصحية بأسعار في المتناول، وإمكانية جميع إفراد المجتمع بالحصول على الخدمات الأساسية، سواء من خلال التأمين عن الصحة ، أو الحماية من جميع العلل أو الإسقام التي يمكن الاحتراز منها. خاصة أن الأسباب الرئيسة للوفاة في البلدان النامية هي الأمراض المعدية، والطفيلية، والتي تقتل حوالي ١٧ مليون شخص سنوياً، لذلك يمثل سوء التغذية والعيش في بيئة غير سليمة خاصة شرب المياه الملوثة، ومعاناة سكان العالم جميعاً من التلوث داخل المباني، أو في البيئة المحيطة، والسلع المستخدمة محددات أساسية للسلامة الصحية، ونجد أنه في البلدان النامية والصناعية على حد سواء تكون التهديدات للأمن الصحي أكبر عادة بالنسبة لأشد الناس فقراً، كناتج لعدم عدالة توزيع الخدمة الصحية، وخاصة في الريف، حيث تتوافر عوامل الصحة البيئية للحضر أكثر الريف فيما يتعلق بمياه الشرب والصرف الصحي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،ص٢٧ ،١٩٩٤)

٤. الأمن البيئي:

تمثل البيئة أحد الهواجس العالمية في المرحلة الراهنة، سواء من جانب نقص الموارد أو من جانب تدهور البيئة بصورة عامة، وينظر في أطار الأمن البشري إلى امن البيئة باعتباره موضوعا محوريا، سواء على الصعيد الدولي، أو حالته داخل البلدان، والتي تمثل محور اهتمام الأمن البشري. ومن ثم تبرز تهديدات مثل نقص نصيب الفرد من المياه النقية، كما يشار في هذا الإطار إلى نقص الموارد البيئية، سواء من حيث إزالة أجزاء من الغابات أو تعرض الأراضي الزراعية لظاهرة التملح، خاصة في البلدان النامية (العدوي،ص١٤، ٢٠١٧)

٥. الأمن الشخصي:

يعرف بأنه الحفاظ على الفرد من مواجهة أنواع العنف الجسدي، وأمن الإفراد كذلك يعتبر من أهم الإبعاد لأمن الإفراد في المجتمع، اذ لديه علاقة مباشرة بسلامة الناس بشكل مباشر ومن ضمن التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان:

- تهديدات من الدولة (من أمثلتها التعذيب الجسدي).
- تهديدات من دول أخرى (الحروب).
- تهديدات من جماعات أخرى من الناس أو من عصابات ضد أفراد آخرين(مثل الجريمة والعنف في الشوارع و التوتر العرقي).
- تهديدات موجهة ضد المرأة (من بينها الاغتصاب والعنف المنزلي).تهديدات موجهه ضد الأطفال على أساس ضعفهم، وتبعيتهم (مثل إساءة معاملة الأطفال). تهديدات للنفس (ومن أمثلتها الانتحار، واستعمال المخدرات).

٦. الأمن المجتمعي:

ويقصد بالأمن المجتمعي من منظور الأمن البشري شعور الفرد في انتمائه للجماعة، والمجتمع، سواء كانت أسرة، أو مجتمع محلي، أو منظمة، أو جماعة عنصرية، أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية، ومجموعة قيم تطمئنهم،

وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له، إلا أنه يؤثر انعدام الأمن المجتمعي سلباً على انتماءات الأفراد، وبدون هذه الانتماءات للأفراد في داخل المجتمع يمكن أن تكون مصدراً لعدم الاستقرار والتوتر، وهو ما تبدأ تظهر أثاره سواء في الصراعات العرقية داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول، وعدم توفير الأمن المجتمعي يكون أن يقدم بيئة خصبة لأي أفكار، أو اختراقات للأمن القومي.

٧. الأمن السياسي:

وتثار في أطار البعد الخاص بالأمن السياسي في مفهوم الأمن البشري المسألة الخاصة (باحترام حقوق الإنسان الأساسية)، وتتضمن حقوق الإنسان الأساسية العديد من المحاور، إلا أنه يمكن أن تثار في هذا الإطار عدة قضايا بشأن الحقوق السياسية، ومنها

- الحرية في التعبير دون التعرض للقمع أو الإيذاء من جانب النظام الحاكم، والذي قد يصل إلى حد استخدام القوة العسكرية، بل واستخدام القوات المسلحة لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.
- المشاركة في الأحداث السياسية، واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الشعوب والأفراد، باعتبار أن ذلك حق أصيل لهم.
- الحق في الحصول على معلومات عن سياسة الدولة.
- المساواة في الحقوق والواجبات (العدوي، ص١٧، ٢٠١٧)

المبحث الثالث

مفهوم التنمية البشرية: لابد من الإشارة إلى التمييز ما بين المصطلحات الآتية (النمو والإنماء والإنمائية والتنمية)

أولا: النمو :

ورد في لسان العرب أن (النمو يفيد معنى الزيادة والكثرة والارتفاع، فنمي: النماء معناها الزيادة، ونمي ينمي نمياً ونمَاًء: زاد وكثرة، وربما فالو نمواً. والنماء: الريع، ونمى الإنسان: سَمِن...)

ثانياً: الإنماء:

فهي صيغة الإرادة والتعدي، وهي أيضا انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة، في كيان معين، بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة، أو مجتمعاً.

ثالثا: الإنمائية:

فهي اقرب إلى شمولية البحث الإنمائي، والى احتواء جزئياته وكلياته. أما الإنماء والتنمية فهما مترادفان، ويقصد بها حدوث تطورات وتغييرات أساسية هامه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ،وعملية الإنماء ليست تنمية ولا سببا، وإنما الاثنان معاً يتفاعلان مع بعضهما ويتفاعلان سوية مع معطيات كل بلدٍ. (نور الدين، ص٢٥-٢٧، ٢٠٠٦)

رابعا: التنمية: هي عملية توسيع حريات الإنسان وخياراته بحيث يتمكن من تلبية حاجاته وتحقيق رغباته وطموحاته وطموحات ورغبات الناس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص١٩ ،٢٠١٠)

لقد أشار العالم شومبتر إلى التميز بين الاصطلاحين ما بين (النمو والتنمية) منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، وقد أصبح من المسلم به ألان، إن مفهوم النمو يقتصر على التغييرات في الناتج القومي (أو الناتج القومي للفرد)، بالمقابل فأن كلمه تنمية تعني نمواً ذا حجم وسرعة، وذا محتوى وشمولية.

فالنمو هو زيادة في أحد أو بعض الكميات الاقتصادية، يشير إلى نوع من التغيير الكمي أساساً، وفي حين ان التنمية لا تتوقف عند هذا التغيير الكمي، بل تقتضي تعديلاً كيفياً في طبيعة الاقتصاد، وقد عرف الاقتصادي ((فلاديميرا وسوف)) النمو، بأنه يشير إلى التغير في حجم الاقتصاد، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه، بل أيضا على التغييرات في هيكله، لصالح القطاعات الأكثر تعظيماً لإنتاجية العمل الاجتماعي

وهذا يشير إلى إن للتنمية مفهوما واسعا شاملا جامعا كل جوانب التي تخص الإنسان سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو بيئية أي لا تقتصر على جانب واحد، من أجل تحسين أوضاع البشر والنهوض بهم.

نشأة وتطور التنمية لدى علماء الاجتماع

يشير استعراض التراث السيسيولوجي إلى عدم ظهور اتفاق واضح بين الباحثين على تعريف معين للتنمية الاجتماعية، ومع هذا فأن هناك تصورات لدى العلماء حول مفهوم التنمية منهم **(فيليب روب)** كانت دراسته بعنوان المدخل إلى تنمية المجتمع سنه ١٩٥٣، وتقوم نظرية **(روب)** على بيان أوجه الاختلاف بين التنمية الاجتماعية وبين التغير الاجتماعي وهو حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجاه بينما أن التنمية الاجتماعية تتمثل في استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة، أو هي التغيير ألعمدي لهذه الظروف، وبهذا فأن هذا المصطلح يعني التغير من الشيء غير مرغوب فيه إلى شيء مرغوب فيه وعلى هذا فأن فكره التنمية عند **(روب)** مشبعة بالغرض الإنساني الذي يتأثر ويتشكل عن طريق القيم الاجتماعية، ويشير إلى ثلاث معايير التطور كما حددها**(جنزبرج)** وهي:

اولا: تزايد قدرات التحكم الإنساني في ظروف الحياة التي تتكون من الإنسان ،والمجتمع، والبيئة الطبيعية.

ثانيا: نمو التعاون بين المجتمعات وداخل المجتمع. **ثالثا:**- اتساع نطاق الحرية والعلاقات التعاونية. وهو يرى انه ليست كل أنواع التطور أو حتى التنمية الاجتماعية شيء حسن ويشير إلى أن الأهداف الاجتماعية أو التقسيم الأخلاقي لهذه الأهداف هو ما يحدد ما هو حسن وما هو سيء في أية محاولة للتنمية الاجتماعية (السمالوطي، ص١١٩-١٢٠ ، ١٩٨١)

إما تصور التنمية عند**(اروين ساندرا)** فأنه حاول أن يرجع مفهوم تنمية المجتمع إلى أصوله فيذهب إلى أنه يرتبط بميدانين أساسيين هما :

الأول: هو ميدان التنمية الاقتصادية لاعتماده على مفاهيم فرعية مثل الإرشاد الزراعي والإصلاح الريفي والتخطيط الاقتصادي والميدان الثاني: هو ميدان تنظيم المجتمع لاعتماده على مفاهيم فرعية مثل الرعاية الاجتماعية والتشريع الاجتماعي وتعليم الكبار... ويشير إلى إن من أهم المداخل الأساسية التي تشكل الإطار النظري لتنمية المجتمع في نظره هي (التنمية كعملية، التنمية كمنهج، التنمية كبرنامج، التنمية كحركة) حيث أن نظرية ساندرا عن التنمية تركز على أربعة ميادين أساسية مرتبطة بعلم الاجتماع :التغير الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، التنظيم الاجتماعي، وعلم الاجتماع السياسي .كما تحدد أربعة أبعاد للتنمية الاجتماعية :الإيمان بالإصلاح والتقدم، الطوعية والعون الذاتي، التحفيز والاستنارة، والخدمة والتضحية بالذات، مؤكدة أن التنمية عملية شاملة تشمل المجتمع والفرد معاً.

نظرية لوري نلسن وزملائه تعتبر التنمية الاجتماعية عملية تهدف إلى زيادة وعي الأفراد وبناء قدراتهم على الاعتماد المتبادل وتحمل المسؤولية. ترى النظرية أن التنمية وسيلة لحل المشكلات المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية. كما تؤكد أن أهمية العملية الإنمائية تفوق النتائج، حيث تُعتبر الإجراءات والوسائل جزءًا من النجاح. بالإضافة إلى ذلك، تُعد التنمية نوعًا من التغير الاجتماعي المخطط والمقصود. باختصار، التنمية عندهم عملية شاملة لتعزيز القدرات وتحقيق التغيير الاجتماعي المستدام.

إما تصور التنمية عند(**رونالد وارن)** فهي المحاولة المقصودة والمستمرة لدعم النمط الأفقي في المجتمع، ويقصد بالنمط الأفقي العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، إما العالم **(تيومين)** فأنه يسير في هذا الخط السوسيولوجي العام وهو ما يمكن أن نطلق علية اسم (خط العملية). فالعملية الإنمائية عند هذا الباحث تهتم (بتنمية الاهتمام بحل المشاكل وتنمية روح الاعتماد على النفس في تللك المجتمعات المحلية التي اعتادت الاعتماد على الآخرين في مواجهة مشكلاتها) (السمالوطي،ص١٢٦، ١٩٨١)

يشير كلينارد إلى أن تنمية المجتمع مفهوم أشمل من التنمية الاقتصادية، ويرى جاكسون ودكسون أن التنمية تهدف إلى تشجيع أبناء المجتمع على تحسين حياتهم المادية والروحية بالاعتماد على أنفسهم، مع التركيز على الجماهير باعتبارها المحور الرئيسي، حيث تعتبر التنمية عملية منظمة وديناميكية لمواجهة المشكلات، وتربية الجماهير هي أهم المحصلات النهائية لها.

يرى وليام بيدل أن التنمية عملية تربوية تعتمد على ظروف المجتمع المحلي وطبيعة أفراده، وتمر بعدة مراحل أساسية. تبدأ بمرحلة الاستكشاف للتعرف على الواقع والاحتياجات، ثم مرحلة النقاش لطرح المشكلات وتبادل الآراء. يلي ذلك مرحلة التنظيم التي تهدف إلى توحيد الجهود وصياغة خطة عمل، ثم مرحلة النشاط لتنفيذ البرامج العملية. وبعدها تأتي مرحلة التقييم لقياس النتائج وتصحيح المسار، وأخيراً مرحلة الاستمرار لضمان ديمومة التنمية وتطورها (السمالوطي، ١٩٨١، ص١٣٠-١٣١)

يشير هذا إلى انه لا يوجد اتفاق بين العلماء حول إيجاد تعريف واضح للتنمية يمكن الاستناد علية، ويرجع هذا إلى اختلاف الآراء ووجهات النظر حول فهم التنمية البشرية.

مراحل تطور مفهوم التنمية وظهورها.

لقد شهد مفهوم التنمية وأطروحاتها منذ الخمسينات من القرن الماضي حتى الوقت الراهن العديد من المحاولات والنظريات والنماذج ولهذا فأن هناك مراحل عديدة للتنمية أدت إلى ظهورها ونشأتها وهي:

المرحلة الأولى. خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وفي هذه الفترة الزمنية ساد النموذج الخطي لمراحل التنمية حيث كان التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية معتمداً عنى نموذج روسو للنمو الذي يقرر فيه أن إي مجتمع لابد أن يمر بمراحل معينة حتى ينتقل من التخلف إلى التنمية وهذه المراحل هي المجتمع التقليدي والتأهب للانطلاق والنضوج والاستهلاك المرتفع ويعتمد ذلك على قدرة المجتمع على تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية للتمويل والاستثمار.

المرحلة الثانية: الفترة الزمنية خلال السبعينات من القرن الماضي. وظهر خلال هذه المرحلة او الفترة نموذجان الأول نموذج التغير الهيكلي والثاني نموذج التعبئة الدولية واهتم النموذج الأول بالتغير الهيكلي من خلال تقديم مفهوم التنمية الذي يهتم بكيفية تحقيق التغير في الهيكل الاقتصادي من خلال التحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، بينما النموذج الثاني التعبئة الدولية قدم مفهوماً للتنمية يستند إلى التفكير الماركسي والذي يعزى التخلف في الدول النامية إلى التطور التاريخي للنظام العالمي الرأسمالي الذي يحكم العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة (السروجي، ص٥٢، ٢٠٠٩)

المرحلة الثالثة: الفترة الزمنية خلال الثمانينات من القرن الماضي وسادة خلالها النموذج الكلاسيكي للأسواق الحرة والذي يعزي التخلف إلى استخدام السيئ للموارد والتدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية واعتقد هذا النموذج بأن ميكانيكية السوق الحرة كفيله بتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع وتوجيهها إلى أحسن الاستخدامات.

المرحلة الرابعة: منذ نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، فقد ساد من خلال هذه الفترة نموذج النمو من الداخل الذي يعتمد على افتراض ان تحقيق التنمية يستند الى توافر الرصيد من رأس (المال البشري) وهو قوى العمل المتعلمة والمدربة، وكذلك بيئة اقتصادية تشجع على تراكم المعرفة الإنسانية ولذا فمن الأهمية عملية التعليم والتدريب والمزيد من البحث والتطوير والابتكار التي تؤدي الى التقدم التكنولوجي.

المرحلة الخامسة: الفترة الزمنية بعد ١٩٩٢ من القرن الماضي حتى بداية القرن الحالي يلاحظ ان الأطروحات والنماذج السابقة تركز على رأس المال المادي والبشري والتغير الهيكلي دون التركيز على الآثار الناتجة على البيئة ولذا ظهرت خلال هذه الفترة التنمية المتواصلة أو المستدامة التي أضافت عنصر البيئة في مفهوم التنمية، ويقصد بالتنمية المستدامة هي مدى القدرة على استيفاء وتلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حاجات الأجيال القادمة.

المرحلة السادسة: الفترة المعاصرة وساد في الوقت الحالي مفهومان:

أولا. التنمية الإنسانية التي تبرز أهمية الجانب الاجتماعي في التنمية باعتبار أن الإنسان صانع التنمية والمتحكم في توجيهها والمستفيد من عائدها.

ثانياً. مفهوم تحسين نوعية الحياة مفهوم بديل للتنمية حيث إن المفاهيم والنماذج السابقة محاولات لم تقطف ثمارها بعد ولذا كان الاهتمام بمفهوم تحسين نوعية حياة الإنسان في المجتمع. نستنتج من ذلك تحول مفهوم التنمية من التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية إلى التنمية الشمولية واهتمامها بالبعد الاجتماعي والسياسي وإضافة البعد البيئي في مفهوم التنمية المستدامة (السروجي، ص٥٢، ٢٠٠٩)

لذلك فأن التنمية البشرية هي ثمار إفرازات عقد التسعينات من القرن العشرين، فقد وضع فكرها وشكلها الأساسي على يد باحثين هما: محبوب الحق(باكستاني)، وأمارتياصن (هندي) خلال فترة عملهما في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن أمارتياصن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٨، فقد أشار إلى أن محبوب الحق هو الذي وضع الشكل الأساسي لفكر التنمية البشرية، فأن أبحاث أمارتياصن تبقى مرجعاً لا غنى عنه لفكر التنمية البشرية لاسيما ما وضعه عام ١٩٩٠ حول مفهوم تطوير المقدرة البشرية كهدف لعملية التنمية البشرية المستدامة (عاشور، ص٢٧٢ ، ٢٠١٣)

ولقد رسم محبوب الحق الخطوط العريضة للتنمية البشرية على انها :

١. تضع السكان في مركز اهتمامها.
٢. تهدف إلى تعظيم الخيارات البشرية وليس الدخل.
٣. تعنى بالمقدرة البشرية (بالاستثمار في البشر) وباستخدام هذه المقدرة بشكل كامل (لتوسيع إطار النمو والتوظيف).
٤. تعتبر النمو الاقتصادي جوهرياً، ولكنها تؤكد على ضرورة الانتباه لنوعيته وتوزيعه بين السكان، ولصلته بحياة البشر ولاستدامته على المدى الطويل.
٥. تضع أهداف التنمية وتحلل الخيارات المعقولة لتحقيقها (عاشور، ص٢٧٢ ، ٢٠١٣)

يتضح من ذلك إن التنمية البشرية هي التي يكون محور اهتمامها الإنسان إي هو الهدف والوسيلة والغاية ويكون ذلك بعد عدد من المراحل التي تمر بها التنمية من الخمسينات والستينات إلى ما وصلت علية ألان في الوقت الحالي التي

يكون هدفها تحسين الوضع الاقتصادي (ألمعاشي) والاجتماعي والثقافي والسياسي والبيئي، للفرد من أجل النهوض بالمجتمع والتخفيف من حدة الفقر والتهديدات من خلال توفير كل ما يلزم الإنسان في الوقت الحالي والقادم من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تهدف الى تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس وإلحاق الضرر بالأجيال القادمة من أجل إن تكون تنمية متواصلة مستمرة لا تتوقف بوقت وبحد معين.

المبحث الرابع

الأمن الإنساني والتنمية البشرية

ينبغي التمييز بين مفهومي (الأمن الإنساني) و(التنمية البشرية) فهذه الأخيرة تبرز على بناء القدرات والمهارات البشرية للأفراد عبر تنفيذ استراتيجيات وبرامج ذات توجه إنمائي، والهدف الأساسي لبناء القدرات وهو مساعدة الإفراد على تحسين مستوى معيشتهم، والتخلص من الفقر والهشاشة. وبالتالي فأن مفهوم التنمية البشرية يحيل إلى عملية تفاعل بين الدولة والمواطن، يتم تنفيذها في اتجاهين من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى. إما الأمن الإنساني فهو يركز على مفهوم الحماية، الذي يعكس مقاربة من الأعلى الى الأسفل، حيث تتحمل الحكومة وإداراتها المختلفة الجزء الأكبر من مسؤولية حماية الإفراد من مخاطر الفقر والهشاشة والإقصاء، ويبرز تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٤ مجموعة من مظاهر انعدام الأمن تشمل انعدام الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والغذائي والصحي والبيئي، الا ان المفهوم الواسع للأمن الإنسان الذي طرحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يستند الى مرتكزين هما:

أولا: الحماية من مختلف إشكال المخاطر والتهديدات المزمنة مثل (الجوع والمرض والقمع).

ثانياً: الحماية من الاختلال المفاجئ والمؤذي في أنماط الحياة اليومية، سواء في المنزل والعمل أو داخل الجماعات (تقرير المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنساني، ٢٠١٠)

ولقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني في سياق البحث عن السلام في الثمانينات رديفاً لمفهوم الأمن القومي الذي سادت خلالها الحرب الباردة لينتشر انتشاراً واسعاً على الصعيد الدولي في عام ١٩٩٤، حيث تمحور تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوله. وان للأمن الإنساني إبعاد هي (بعد اقتصادي وغذائي وصحي وبيئي وشخصي والجذري والمجتمعي والسياسي)، ولقد أكد الاقتصادي الاستشاري (محبوب الحق) على اتصال وثيق بفكرة الأمن الإنساني منذ بدايتها وقد بين محبوب الحق ان هذا الأمن لمن..؟ وبصورة مبسطة جداً فالأمن الإنساني لا يتعلق بالدول والأمم بل يتعلق بأفراد الشعوب وهكذا فأنه يشير إلى أن العالم يدخل مرحلة جديدة من الأمن الإنساني وفيها يتغير مفهوم الأمن بصورة شاملة. ويشير محبوب الحق إن الأمن الإنساني هو السلامة الفردية والرفاهية في معناها الأوسع بوصفها أهم القيم (جبر،ص١٩٣ ، ٢٠٠٩)

لذلك فأن الأمن الإنساني يأتي مقدماً وهو سلامة ورفاهية الناس جميعاً في كل مكان إلا إن من أهم تهديدات الأمن الإنساني هي (المخدرات والإمراض والإرهاب والفقر) لذلك يقول محبوب الحق أن الأمن الإنساني في الأساس سوق يتحقق من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة. وعلى وجه الخصوص هناك خمس خطوات جذرية لبعث الحياة في مفهوم جديد للأمن هي:

١. تنمية بشرية يتم فيها التركيز على الإنصاف.
٢. القدرة على البقاء وإسهام المجتمع وسلام يتضمن جدول الإعمال الشامل للأمن الإنساني.
٣. شراكة جديدة بين الشمال والجنوب مبنية على أساس من العدل لا الإحسان وهو ما يركز على الوصول المنصف إلى فرص الأسواق العالمية.

٤. إعادة الهيكلية الاقتصادية في أطار جديد لحكومة عالمية تتأسس على إصلاح المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأمم المتحدة.

أما امارتياصن فقد أشار إلى رسم أجندة تجعل الأمن الإنساني أمنا حيوياً ويتسم الأمن الإنساني بالشمولية ويتمحور حول الإنسان لأنه ينبثق مع المجتمع المدني في محاولة لحماية الإفراد ومجتمعاتهم لذلك فأن الأمن الإنساني يشمل تعزيز السياسات والممارسات التي من شأنها تعزيز أمن الناس والتنمية فالأمن الإنساني له عدة إبعاد ما اشرنا له سابقاً التي تؤثر في أمن الناس والى تحديد الإخطار التي تهدد الأمن القائم على حقيقة انه ليس ذا بعد واحد بل انه متسع يشمل مجالات عديدة، إذا انه يشدد على الجهود المشتركة وللأمن الإنساني مكونان هما التحرر من الخوف و الحاجة.

ولكن المفهوم يميل الأمن إلى ناحية المكون الأول، لذا فقد إن الأوان للتحول من المفهوم الضيق للأمن القومي إلى المفهوم الأعم ولأشمل للأمن البشري أو الإنساني من خطر الجريمة والحرب والمخدرات وانتشار الإمراض وتدني التربة وارتفاع مستويات التلوث والخوف من فقدان إعمالهم، أما في الأمم الفقيرة فيحتاج الناس إلى التحرر من التهديد المستمر الذي يمثل الجوع والمرض والفقر وعدم وجود مأوى تضاف إلى التهديدات نفسها التي تتعرض لها البلدان الصناعية. (جبر، ص ١٩٤، ٢٠٠٩)

يعد الأمن الإنساني هو نقطه التحول في الدراسات الأمنية، وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن من يعيشون داخل الدولة وفي إطار حدودها وعلى أراضيها ويمثل هذا المفهوم العودة إلى أمن الإفراد الذين يعدون الوحدة الإنسانية للأمن إي لا يمكن اختزالها. (العدوي، ص٧، ٢٠١٧)

إلا انه هناك اختلاف ما بين التنمية البشرية والأمن الإنساني من خلال إن التنمية مفهوم أوسع واشمل من الأمن الإنساني، فإذا كانت التنمية البشرية تعني توسيع الخيارات للناس فأن الأمن الإنساني يعني أن الناس بأماكنهم ممارسة هذه الخيارات بسلامه وحرية وأن يكونوا واثقين من إن الفرص التي تتاح لهم اليوم لن يفقدوها غداً، إلا إن الأمن الإنساني يتسم بأنه ليس أمن الأرض فقط وإنما أمن الناس وان الأمن الإنساني ليس فقط من خلال السلاح وإنما من خلال التنمية كما انه ليس فقط أمن الأمم، وإنما أمن الإفراد في بيوتهم ووظائفهم (ألعدوي، ص٨-٩، ٢٠١٧)

ومن خلال ذلك يتضح للتنمية البشرية مفهوم واسع لأنها عملية توسيع نطاق خيارات الناس إما الأمن البشري فمعناه استطاعة الناس إن يمارسوا هذه الخيارات في أمان وحرية، واستطاعتهم إن يكونوا واثقين بدرجة معقولة من أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن يفقدوها غداً وللأمن الإنساني أو البشري جانبان رئيسيان هما الاول الأمن من التهديدات المزمنة الجوع والمرض والقمع و الثاني الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة، في أنماط الحياة اليومية سواء في المنزل أو في العمل أو في المجتمع المحلي، وهذه التهديدات موجودة على جميع المستويات الدخل القومي والتنمية الوطنية (نور الدين، سعاد، ٢٠١٠)

كما أن التنمية البشرية أو الإنسانية تتمثل في إزالة العقبات التي تحول دون ازدهار البشرية، في حين أن الإنساني يعمل على حماية الحياة البشرية والسعي لإيجاد سبل كفيلة بتقليل الإخطار مستقبلياً بتمكين الأفراد وجعلهم قادرين على تلك الإخطار. إن التنمية البشرية أو الإنسانية تتمثل في تحقيق النمو و المساواة بينما الأمن الإنساني يرتكز على أيجاد بيئة أمنة ملائمة لمواجهة التحولات العالمية. يرتكز الأمن الإنساني على الإصلاح المؤسسي بإنشاء مؤسسات كفيلة تصون كرامة الإنسان، بينما التنمية الإنسانية تعني توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد لحياة ملائمة. (بن عودة يوسف، ٢٠١٦)

يستنتج من ذلك إن الأمن الإنساني له دور مهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وكذلك ان التنمية تساعد على تحقيق وتوفير الأمن الإنساني من خلال وجود فرص عمل وارتباط الأمن الفردي بالأمن الجماعي، وكذلك تساعد على

إيجاد أمن بيئي وغذائي من خلال وجود أمن سياسي، وممارسة الحرية وتؤمن مصادر للدخل الشخصي، وأيضا تهدف التنمية عدم الإضرار بالبيئة من خلال الإفراد، والسعي إلى إيجاد متطلبات الحياة المادية وغير المادية، كذلك تهدف التنمية إلى تحرر الفرد من كافة التهديدات والخوف والفقر والحد من الكثافة السكانية والإمراض والحرمان والبطالة وحتى القضايا الناتجة من العولمة والأزمات وارتفاع الهجرة السكانية من اجل توفير أمن اجتماعي واقتصادي وسياسي وغذائي وبيئي، والسعي إلى تمكين الإفراد والجماعات والمجتمعات، وتفعيل دور السياسة العامة والتركيز على التنمية البشرية والسعي إلى تحقيقها.

الخلاصة

تطرق هذا البحث لبيان مفهوم الأمن الإنساني وتحديد معالمه وماله من أهمية كبيرة للمجتمع حيث يساعد على تحقيق استقرار ورفاهية المجتمع وبين انه لا يمكن تحقيق امن أنساني من دون وجود امن قومي على اعتبار الأمن القومي هو مقدمة أساسية لاستقرار الأمن الإنساني وأيضا تم إيضاح الأمن الإنساني في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة وتبين إن هنالك مجموعة من التهديدات التي لابد من معالجتها لتعزيز الأمن الإنساني من اجل النهوض بواقع مجتمعي أفضل.

فيما تطرق هذا البحث إلى مفهوم التنمية البشرية وإيجازها بمجموعة من الخصائص والمميزات منها الإنتاجية والإنصاف والمساواة والتمكين والاستدامة حيث هذه الميزات لها ارتباط وثيق في الأمن الإنساني وقد تبين إن إي تراجع في هذه المستويات يؤثر بشكل من الإشكال على الأمن الإنساني للفرد أو الجماعة فيما إن التنمية البشرية تسعى إلى تحقيق امن الإفراد الذين يعيشون داخل هذه الدولة ليكون الهدف منه تلبية حاجات الأجيال الحالية والقادمة وكذلك السعي لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

ومن هذا المنطلق فقد تناول هذا البحث العناصر المنهجية لمشكلة البحث في المبحث الأول، فيما تناول المبحث الثاني واقع الأمن الإنساني، إما المبحث الثالث فقد تضمن مفهوم التنمية البشرية، إما المبحث الرابع يوضح الأمن الإنساني والتنمية البشرية ، وقد استعان الباحث في المنهج الوصفي لملامسة مشكلة البحث والتوصل إلى النتائج المرجوة وقد تبين من خلال البحث مدى ضرورة تحقيق التنمية البشرية المستدامة وخطورة فقدان الأمن الإنساني وانعكاسه على المجتمع.

الاستنتاجات

١. أن الأمن الإنساني له أهمية كبيرة يساعد على تحقيق الاستقرار والرفاهية للمجتمع.
٢. ابد للتنمية البشرية إن تتمتع بالإنصاف والمساواة والاستمرارية والتمكين والإنتاجية من اجل إن تكون تنمية مستدامة تسعى إلى تحقيق حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
٣. ابرز مشكلات انعدام الأمن هي عدم تمتع الأفراد بمستوى صحي ومستوى من التعليم والفقر والعوز والبطالة... مما يؤدي إلى تراجع مستويات التنمية
٤. لا يمكن تحقيق أمن أنساني من دون وجود أمن قومي.
٥. هناك علاقة ما بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية.

التوصيات.

١. ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بوضع الخطط والبرامج اللازمة لعملية توفير الأمن الإنساني.
٢. ضرورة تفعيل التشريعات الخاصة بإلزامية تمتع الفرد في مستوى عال من التعليم والصحة والدخل من اجل توفير أمن شخصي للفرد والعمل على تحقيق تنميته.
٣. تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في النهوض بواقع مجتمعي أفضل.
٤. تحقيق التناسق بين الجهود التي تبذلها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق متطلبات الإفراد من أجل توفير الأمن الإنساني.
٥. ضرورة قيام الجهات الأمنية بتعزيز إجراءات الأمن واستقرار الأوضاع لأفراد المجتمع كافة عن طريق وضع خطة استراتيجية لنهوض بواقع المجتمع من خلال توفير الأمن وبالتالي تحقيق مستويات التنمية.

قائمة المصادر

١. عاشور، أشرف محمد. (٢٠١٣) *جغرافية التنمية والفقر* .دار المعرفة الجامعية.

٢. يوسف، بن عودة. (٢٠١٦). علاقة التنمية الدولية بحقوق الإنسان .*مجلة الدراسات والأبحاث، العدد ٢٥* .جامعة عبد الحميد ابن بأديس مستغانم.

٣. السمالوطي، نبيل. (١٩٨١) *علم اجتماع تنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث* الطبعة الثانية. دار النهضة العربية.

٤. نور الدين، سعاد. (٢٠١٠) *السكان والتنمية: مقاربة سوسيوتنموية، لبنان الجنوبي نموذجاً* الطبعة الأولى. دار المنهل اللبناني.

٥. السروجي، طلعت مصطفى. (٢٠٠٩) *التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة* .المكتب الجامعي الحديث، جامعة حلوان.

٦. ألعدوي، محمد أحمد علي. (ب.ت). الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في مفاهيم العلاقات المتبادلة .*مجلة أسيوط، قسم العلوم الإنسانية، الإدارة العامة، مركز الإعلام والأمن.*

٧. جبر، وليد. (٢٠٠٩) الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة: العراق نموذجاً .*مجلة كلية التربية، العدد السادس* .كلية الآداب، جامعة بغداد.

٨. عطوي، عبد الله. (٢٠٠٤) .*السكان والتنمية البشرية*. الطبعة الأولى. دار النهضة العربية.

٩. الطراح، علي أحمد. (٢٠٠٩) .*تصميم البحث الاجتماعي الإجراءات المنهجية، الأطر البحثية، التقارير النهائية*) (الطبعة الأولى). مكتبة الأنجلو المصرية.

١٠. محمد، محمد علي. (١٩٨٣) .*علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه*)الطبعة الثالثة. دار المعرفة الجامعية.

١١. الحسيني، عبد الحسن. (٢٠٠٨) *التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا*)الطبعة الأولى). الدار العربية للعلوم ناشرون.

١٢. موسى، غادة علي. (٢٠٠٨). إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية. في *أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية بتاريخ: ١١* .نشرت من قبل منظمة اليونسكو.

١٣. أمين، خديجة عرفة محمد. (٢٠٠٩) .*الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي* (الطبعة الأولى). الرياض.

١٤. الطراح، علي أحمد، & خمره، غسان منير. (٢٠٠٣). الهيئة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني .*مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤* .جامعة محمد خيضر بسكرة.

١٥. فاكية، تقي. (٢٠١٠) .(*التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان* (رسالة ماجستير في القانون العام غير منشورة). جامعة فرحات عباس، كلية الحقوق.

التقارير والمؤتمرات:

١٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). (٢٠١٠ .(تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠.

١٧. منظمة المرأة العربية. (٢٠١٠) .(*المرأة في مفهوم وقضايا الأمن الإنساني: المنظور العربي والدولي*)المجلد الثاني، الطبعة الأولى). أبوظبي، دولة الإمارات. (المؤتمر الثاني لمنظمة المرأة العربية)

١٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (١٩٩٤) .(*تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٤* .ترجمة دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.